

زلة لسان مرشحة لمنصب المستشارية في ألمانيا تحيا جدل العنصرية

واندلعت موجة جديدة من المظاهرات في مختلف أنحاء العالم أوائل العام الماضي عقب وفاة عدة أشخاص من أصحاب البشرة الداكنة، وبينهم جورج فلويد الأميركي من أصل أفريقي الذي قتل في الولايات المتحدة وهو في عهدة الشرطة.

وشهدت عواصم مثل باريس وبرلين ولندن وبروكسل موجة غضب شعبي ضد عنصرية ووحشية الشرطة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات بدأت سلمية إلا أنها قد تحولت إلى اشتباكات بين حشود المتظاهرين والشرطة في أكثر من مدينة.

ويشير الكاتب البريطاني جوني بيتس في كتابه "ملاحظات من أوروبا السوداء" إلى أن حركة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي لعبت دورا كبيرا في تكوين الصورة التي ينظر بها الغرب إلى العرق، خاصة على المستوى اللاواعي.

وحسب بيتس ما زالت الشعوب الغربية تؤمن بالتسلسل الهرمي للأعراق، وفقا لرؤية القرون الاستعمارية. وهو الأمر الذي لم يبدل المجتمع الدولي فيه مجهودا كبيرا لتغييره منذ مطلع القرن الماضي حتى الآن.

وأكد أن نشر الوعي لدى الأجيال الجديدة وتناول قضايا العرق في التعليم لم يصل بعد إلى المستوى الذي يسمح بالقضاء على التمييز العنصري من الجذور.

ويجيب الألمان سنويا، منذ عام 2015، في الأول من يوليو يوم "مناهضة معاداة المسلمين"، في ذكرى مقتل في حادثة مروءة الشرييني قبل 12 عاما في إحدى تطرف ديني.

وقتل مروءة الشرييني عام 2009 على يد المتطرف الألماني ألكسندر فينس الذي وجه إليها 18 طعنة بسكين في قاعة محكمة دريسدن، لتلقى حثقا هي وجنيتها نامل أن الفور أمام زوجها وطفلاها البالغ من العمر 3 سنوات.

ولفتت دراسة إلى أن الكراهية تجاه اللاجئين في الولايات الألمانية الشرقية أكبر عشر مرات من الكراهية تجاههم في الولايات الألمانية الغربية، وأن ثلث الألمان يؤيدون الشعارات العنصرية ضد الأجانب.

ولم يسبق لألمانيا أن خلت من العنصرية والحقد على الأجانب، إلا أن هذا الحقد تضاعف منذ عام 2015 بعد فتح المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل باب اللجوء على مصراعيه، وبلغ زوته في شرق ألمانيا خلال ثلاث سنوات، على الرغم من أن الولايات الشرقية استقبلت أقل عدد من اللاجئين.

ويأتي الجدل بشأن مكافحة العنصرية تزامنا مع إعلان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن إطلاق منسق جديد معني بمناهضة العنصرية، فيما تستعد المفوضية لتنظيم قمة مناهضة للعنصرية العام الجاري.

وقالت مفوضة الاتحاد الأوروبي المكلفة بملف القيم فيرا يورفا إن "التقدم الذي جرى إحرازه في إطار مكافحة العنصرية والكراهية في أوروبا ليس كافيا، ولكننا نامل أن نتكهن -بحرور الوقت وبالزهد من الجهود من تغيير الوضع في أوروبا".

وأضافت يورفا "هذا هو هدف خطة العمل الجديدة ولن نتردد في التحرك، بما في ذلك تعزيز تشريعاتنا وإنفاذ القوانين بقوة".

برلين - فتحت زلة لسان مرشحة حزب الخضر لمنصب المستشارية في ألمانيا أنالينا بيربوك، والتي استخدمت كلمة "زنجي" في إحدى المقابلات الصحافية، جدلا واسعا في ألمانيا وأحيت النقاش بشأن العنصرية ومصادر تغذيتها داخل مجتمع لم يغادر بعد فوبيا الحقة النازية.

ورغم أنها اعتذرت عن استخدام كلمة "زنجي"، وقالت إنها أخطأت وكانت تعلم أن الكلمة عنصرية وجارحة، نكات مرشحة حزب الخضر جرحا قديمة داخل مجتمع ألماني قلق من تنامي الكراهية داخله وتداعياتها السلبية المحتملة على السلم الأهلي في ظل وجود تيارات يمينية متطرفة تتغذى على مثل هذه الحادثة.

وكتبت بيربوك على موقع تويتر الأحد "كان هذا خطأ ويؤسفني"، مشيرة إلى أنها تعرف الأصل العنصري لهذه الكلمة والتجريح الذي يعانیه السود بسببها، واستخدمت في الإشارة إلى هذه اللفظة الكلمة المبدوءة بـ"N" وهو الحرف الذي تبدأ به الكلمة بالألمانية.

وأوضحت أنها تحدثت في المقابلة التي دار موضوعها حول معاداة السامية والعنصرية عن حادثة وقعت في مدرسة في منطقتها حيث رفض تلميذ كتابة قصة مصورة في ورقة تدريبات لأن هذه الكلمة مذكورة فيها، وقالت "الأسف أثناء تسجيل المقابلة اقتبست هذه الكلمة خلال الوصف الانفعالي لهذه الحادثة التي لا توصف، ومن ثم أعدت استخدامها بنفسني".

وأضافت أنها أدركت هذه الكلمة أثناء التسجيل وقالت إن حزب الخضر والمجلس المركزي لليهود ألمانيا الذي أجرى معها المقابلة فُكرا في إيجاد حل لهذه المسألة حيث تم إدراج صوت صفي في التسجيل محل هذه الكلمة في المقابلة التي نشرت تحت تغطيتها.

وتواجه ألمانيا تزايدا لافتا في عدد جرائم العنصرية والكراهية، ما يؤشر على توسع نطاق العنصرية التي تهدد التعايش المشترك.

ولعل قلق الألمان من ازدياد هذه الظاهرة يعود إلى فضاء النظام النازي؛ فقد لقي أكثر من 6 ملايين يهودي حتفهم على يد النازيين في عمليات منظمة، معظمتهم قتلوا في معسكرات الاعتقال.

وفي 19 فبراير 2020 أطلق ألماني (يبلغ من العمر 43 عاما ويعتقد الفكر النازي) النار على تسعة أشخاص من أصول أجنبية في مدينة هاناو. ويشتبه أنه قتل والدته بعد ذلك، ثم انتحر.

وسجلت ألمانيا ارتفاعا كبيرا في عدد المتطرفين اليمينيين في 2019، وأفاد تقرير أعدته هيئة حماية الدستور الألمانية (المخابرات الداخلية) بأن عدد المتطرفين اليمينيين في البلاد بلغ 32080، ويمثل هذا الرقم زيادة تقارب 8000 فرد مقارنة برقم 24100 المسجل في 2018.

ويتبنى النازيون الجدد، وهم يمينيون متطرفون يعتبرون أنفسهم امتدادا للنظام النازي الذي حكم ألمانيا بين 1933 و1945، شعارات الأيديولوجيا النازية مثل الصليب المعقوف، ويعتقدون أفكارا معادية للمهاجرين والأشخاص غير المنحدرين من أصل ألماني.

ويعكس الجدل بشأن العنصرية في ألمانيا جدية المخاطر المحدقة بالمجتمعات الأوروبية متعددة الثقافات والأديان والأعراق، لاسيما بعد تنامي المد الشعبي داخل بلدان التكتل التي باتت تسجل أرقاما مفرجة في نسب الجرائم ذات الصلة بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب.

ويتركز نظام معلومات شنغن على الاعتقاد بأن تعزيز التواصل بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون الفردية في جميع أنحاء دول شنغن سوف يؤدي إلى تحسين مستوى السلامة والأمن المشترك في أوروبا.

ولدى كل دولة من دول شنغن مكاتبها الوطنية الخاصة بها والمسؤولة عن معالجة وتقديم المعلومات على نظام شنغن، وتعني بطلب المعلومات التكميلية عند المعابر الوطنية وتعمل هذه المكاتب على مدار الساعة وتشرف على معالجة التنبيهات.

فرنسا تقرر قانون مكافحة الانفصالية الإسلامية... ماذا بعد؟

غياب قانون أوروبي موحد يوفر هامش مناورة للإسلاميين



انفصالية تهدد مبادئ العلمانية

وأشارت يوهانسون إلى ضرورة تسجيل جميع الإرهابيين الأجانب المعروفين، في نظام معلومات شنغن، لأن ذلك سيضمن اكتشاف هؤلاء خلال دخولهم من حدود الاتحاد الأوروبي. وأكدت على ضرورة زيادة تبادل المعلومات بين بلدان الاتحاد الأوروبي، مطالبة جميع الدول الأعضاء بتطبيق لائحة نظام تسجيل أسماء الركاب (PNR) خلال الرحلات الجوية الذي تم تبنيه في العام 2016 لكن لم يتم تطبيقه بالكامل.

فرنسا بذلت جهودا كبيرة في محاربة التطرف محليا، لكن مازالت هناك مهام كثيرة يفترض أن تقوم بها على مستوى أوروبا

ونظام معلومات شنغن هو عبارة عن نظام للمعلومات تستخدمه السلطات المختصة بالدول الأوروبية، وهو يمكن مختلف الأجهزة المكلفة بتطبيق القانون وأفراد مراقبة الحدود وأجهزة الجمارك والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن فحص الناشرات وإصدارها، من مشاركة المعلومات المهمة والتي تمس الأمن الداخلي لأوروبا.

ويستند نظام معلومات شنغن إلى نظام خاص للتنبيهات، وهو ما يسمح للجهات المستفيدة منه والمذكورة أعلاه بتلقي ومشاركة التنبيهات حول الأفراد والركبات والأشخاص (مثل السيارات والمعدات وجوازات السفر)، ويضمن كذلك إرشادات إضافية لكيفية التعامل في حالة التصدي لتلك المواقف.

ويمكن أن يندرج "الأفراد" ضمن عدد من الفئات، والتي تشمل الأشخاص المقوقدين، والمطلوب القبض عليهم، والأفراد من خارج منطقة شنغن الذين تم رفض السماح لهم بالإقامة أو الدخول إلى المنطقة (أو الدخول إلى إحدى الدول الأعضاء على وجه التحديد)، وبالتالي يمكن لنظام معلومات شنغن إصدار تنبيهات بشأن الأفراد الذين يندرجون ضمن هذه الفئات وغيرها.

ويتكون نظام معلومات شنغن من أكثر من 76 مليونا من السجلات وتم استخدامه أكثر من 5 مليارات مرة، مما يجعله أضخم أنظمة مشاركة البيانات الأمنية وأكثرها استخداما على مستوى القارة.

ويرتكز نظام معلومات شنغن على الاعتقاد بأن تعزيز التواصل بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون الفردية في جميع أنحاء دول شنغن سوف يؤدي إلى تحسين مستوى السلامة والأمن المشترك في أوروبا.

ولدى كل دولة من دول شنغن مكاتبها الوطنية الخاصة بها والمسؤولة عن معالجة وتقديم المعلومات على نظام شنغن، وتعني بطلب المعلومات التكميلية عند المعابر الوطنية وتعمل هذه المكاتب على مدار الساعة وتشرف على معالجة التنبيهات.

محاربة التطرف والإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وربما نجحت فرنسا في تشخيص جذور التطرف وشخصت مصادر التهديدات الداخلية، المتمثلة بالإسلام السياسي ولو كانت متأخرة، إلا أن العمل على مستوى الاتحاد الأوروبي مازال ناقصا ما يضع استراتيجياتها الداخلية محل تشكيك.

وعززت الهجمات الإرهابية التي طالت فرنسا والنمسا مؤخرا المساعي الأوروبية لبسورة استراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب تتلافى ثغرات خصوصية كل دولة في مواجهة التهديدات الإرهابية.

وإلى جانب تعزيز التنسيق الاستخباراتي بين دول الأعضاء تعمل باريس وفيينا على إعداد خطة مشتركة لمحاصرة وتنظيمات الإسلام السياسي التي تعتبرها من الحد من ظاهرة التطرف الإسلامي إلى الدور الرئيسي لعائلات الشبان الذين التحقوا بتنظيم داعش في سوريا وكيف يصطدم هؤلاء الإباء والأمهات بعجز الدولة التي لا تزال تعتبر اعتناق الأصولية حرية من الحريات الأساسية.

واعتمدت السلطات الفرنسية خططا استباقية لمواجهة التطرف العنيف داخليا وخارجيا، لمواجهة التطرف القادم من الخارج وضعت برامج وقائية للعائدين من مناطق الصراعات، وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء يصعب تاهيلهم وانماجهم لما حصلوا عليه من تدريب على القتال وتشبعوا بأفكار متطرفة.

وعلى المستوى الداخلي اعتمدت فرنسا برامج وقائية واستباقية لمنع تطرف الجماعات والأشخاص المعرضين للاتحاق بالجهاديين، الذين لديهم ميول نحو التطرف العنيف.

وترتكز البرامج الوقائية في فرنسا على تاهيل الأئمة والموظفين المحليين وإشراك المراكز الإسلامية في تاهيل المتطرفين ومواجهة الاستقطاب الذي يمارس داخل السجون الفرنسية وكذلك إعادة تاهيل وانماج لمن اعتنقوا الفكر المتطرف في الضواحي الفرنسية.

ورغم هذه الجهود في مكافحة التطرف الإسلامي بشقيه المادي والفكري، هنالك اعترافات رسمية من الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في فرنسا بمحدودية هذه البرامج وأنها لا تأتي بجدوى وأنها غير مثمرة النتائج كون أن العناصر المتطرفة تغير من تكتيكاتها طوال الوقت لخداد الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى وجود قصور في تعقب المتطرفين من الأجهزة الأمنية ووجود قصور في فهم خلفيات التطرف من قبل فرنسا ودول أوروبا بشكل عام.

غياب استراتيجية موحدة

بذلت فرنسا جهودا كبيرة في محاربة الإسلام السياسي والجماعات الجهادية، وأصدرت بالفعل ترسانة من القوانين والإجراءات ومنحت الكثير من الصلاحيات إلى الشرطة وأجهزة الاستخبارات، لكن رغم ذلك مازالت هناك مهام كبيرة يفترض أن تقوم بها في

عدهم فيها نحو 5.7 مليون حتى منتصف 2016، بما يشكل 8.8 في المئة من مجموع السكان.

ثغرات داخلية

تبنت الحكومة الفرنسية برامج وقائية عدة، وخططا استباقية تهدف إلى محاربة التطرف العنيف، ومع هذه البرامج والإجراءات الاستباقية وجدت باريس نفسها أمام موجة جديدة من العمليات الإرهابية، ما يلقي الضوء على وجود ثغرات وعوائق في تطبيق تلك البرامج والخطط الوقائية.

ويرجع رومان ساف عالم الاجتماع والباحث في المعهد الوطني للدراسات العليا للأمن والعدالة في فرنسا سبب عدم تمكن السياسات العامة المنتهجة في فرنسا من الحد من ظاهرة التطرف الإسلامي إلى الدور الرئيسي لعائلات الشبان الذين التحقوا بتنظيم داعش في سوريا وكيف يصطدم هؤلاء الإباء والأمهات بعجز الدولة التي لا تزال تعتبر اعتناق الأصولية حرية من الحريات الأساسية.

واعتمدت السلطات الفرنسية خططا استباقية لمواجهة التطرف العنيف داخليا وخارجيا، لمواجهة التطرف القادم من الخارج وضعت برامج وقائية للعائدين من مناطق الصراعات، وتشير التقديرات إلى أن هؤلاء يصعب تاهيلهم وانماجهم لما حصلوا عليه من تدريب على القتال وتشبعوا بأفكار متطرفة.

وعلى المستوى الداخلي اعتمدت فرنسا برامج وقائية واستباقية لمنع تطرف الجماعات والأشخاص المعرضين للاتحاق بالجهاديين، الذين لديهم ميول نحو التطرف العنيف.

وترتكز البرامج الوقائية في فرنسا على تاهيل الأئمة والموظفين المحليين وإشراك المراكز الإسلامية في تاهيل المتطرفين ومواجهة الاستقطاب الذي يمارس داخل السجون الفرنسية وكذلك إعادة تاهيل وانماج لمن اعتنقوا الفكر المتطرف في الضواحي الفرنسية.

ورغم هذه الجهود في مكافحة التطرف الإسلامي بشقيه المادي والفكري، هنالك اعترافات رسمية من الأجهزة الاستخباراتية والأمنية في فرنسا بمحدودية هذه البرامج وأنها لا تأتي بجدوى وأنها غير مثمرة النتائج كون أن العناصر المتطرفة تغير من تكتيكاتها طوال الوقت لخداد الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى وجود قصور في تعقب المتطرفين من الأجهزة الأمنية ووجود قصور في فهم خلفيات التطرف من قبل فرنسا ودول أوروبا بشكل عام.

غياب استراتيجية موحدة

بذلت فرنسا جهودا كبيرة في محاربة الإسلام السياسي والجماعات الجهادية، وأصدرت بالفعل ترسانة من القوانين والإجراءات ومنحت الكثير من الصلاحيات إلى الشرطة وأجهزة الاستخبارات، لكن رغم ذلك مازالت هناك مهام كبيرة يفترض أن تقوم بها في

رغم تعزيز ترسانة القوانين في مكافحة التطرف الإسلامي في أوروبا بعد أن انكشفت مناورات التنظيمات الإسلامية وخداعها، لا يزال طريق مكافحة الإرهاب شاقا أمام هذه الدول التي لم تنجح إلى الآن في اعتماد استراتيجية موحدة لمكافحة التطرف الإسلامي. وتبقى القوانين المحلية الضيقة قاصرة على الاستجابة للتهديدات الجسيمة التي تواجه القارة ما لم يتم تعميمها على دول التكتل الأوروبي.

باريس - يعكس إقرار الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) الأسبوع الماضي نهائيا لقانون مكافحة الانفصالية الإسلامية تحولا حازما في تعقب التطرف الإسلامي وحواضنه الأيديولوجية والفكرية في فرنسا التي أدمتها الهجمات الإرهابية المتعاقبة، إلا أن مراقبين يشكون في نجاعة هذا القانون الجديد في الاستجابة للتحديات الأمنية التي تواجه باريس وعواصم أوروبية أخرى.

ويشير هؤلاء إلى أن غياب قانون أوروبي موحد لدول الاتحاد ثغرة توفر هامش مناورة للإسلاميين الذين يتكيفون مع المستجدات القانونية المحلية ويجولون نشاطهم إلى دول أوروبية أخرى أقل صرامة في التعامل مع أجندهم، مستفيدين من حرية التنقل والتنظم داخل فضاء شنغن.

وأقر المشرعون الفرنسيون الجمعة مشروع قانون تقول الحكومة إنهما سيعززان قدرتها على مكافحة الإرهاب والتطرف الإسلامي في أعقاب سلسلة من الهجمات التي أدت إلى تقافم مشاعر انعدام الأمن.

ويمنح أحد القوانين الجديدة أجهزة الأمن الفرنسية المزيد من الأدوات لتعقب الإرهابيين المشتبه بهم ومراقبتهم عبر الإنترنت. أما القانون الأخر فيهدف إلى مكافحة الأفكار المتطرفة في جميع المستويات فهو يشدد شروط التعليم في المنزل، ويشدد القواعد للجمعيات التي تسعى للحصول على إعانات من الدولة، ويمنح السلطات سلطات جديدة لإغلاق أماكن العبادة التي يُنظر إليها على أنها تتغاضى عن الأفكار البغيضة أو العنيفة.

وتنظر الحكومة إلى تعليم الأطفال في المنزل على أنه مصدر محتمل للانفصالية التي تقول إنها تقوض القيم الفرنسية.

وقد دفع الرئيس إيمانويل ماكرون حكومته كلاً الإجراءات على أنهما رداً ضروريان على التهديد المستمر الذي يشكله التطرف الإسلامي ضد فرنسا، وخاصة العلمانية وأمنها، كما قال جيرالد دارمانين وزير الداخلية الفرنسي على تويتر.

وفي العام الماضي قام أشخاص تم تحديدهم على أنهم متطرفون إسلاميون بعلن ضابط شرطة مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص في كنيسة في نيس وفتح رأس مدرس بالقرب من باريس كان قد عرض رسوماً كاريكاتورية للنبى محمد خلال حصة حول حرية التعبير.

والأسبوع الماضي أبلغت الحكومة السلطات في جميع أنحاء البلاد بأن تكون في حالة تاهب قصوى بعد أن أصدرت القاعدة شريط فيديو يهدد فرنسا بسبب تلك الرسوم الكرتونية.

وفرنسا إحدى أكبر الدول الأوروبية من حيث حجم الجالية المسلمة، إذ بلغ

جيرالد دارمانين
القانون يمثل ردا على التهديد الذي يشكله التطرف الإسلامي

جيرالد دارمانين وزير الداخلية الفرنسي على تويتر.

وقد دفع الرئيس إيمانويل ماكرون حكومته كلاً الإجراءات على أنهما رداً ضروريان على التهديد المستمر الذي يشكله التطرف الإسلامي ضد فرنسا، وخاصة العلمانية وأمنها، كما قال جيرالد دارمانين وزير الداخلية الفرنسي على تويتر.



أنالينا بيربوك
أخطأت وكنت أعلم أن كلمة زنجي عنصرية وجارحة

